Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة النزاع في المجتمعات المنقسمة:
دراسة مقارنة لتجارب دولية مختارة

Consociational democracy as a mechanism for managing conflict in divided societies:
A comparative study of selected international experiences

حسام مسعود عبد الله العجيلي
الهيئة الليبية للبحث العلمي – فرع بنغازي
hmhm84ly@gmail.com

تاريخ الاستلام:2026/01/09 –تاريخ المراجعة: 2026/02/04– تاريخ القبول: 2026/02/16– تاريخ للنشر :2026 /03/15

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة التحديات الكبيرة التي تعاني منها الكثير من الدول المنقسمة، والمتمثلة في استيعاب الاختلافات السياسية الناتجة عن التجانس بين طوائف المجتمع المختلفة طائفيًا أو دينيًا، فجاءت فكرة الديمقراطية التوافقية بوصفها نموذجًا تطبيقيًا لتقريب وجهات النظر السياسية المنقسمة، بإشراك جميع أطياف المجتمع في مقاربة سياسية تهدف إلى إدارة التعدد والاختلاف ديمقراطيًا، مع تمثيل نيابي يمثل جميع فئات المجتمع المنقسم بما يتناسب مع حجم كل طائفة في هذا النظام الديمقراطي التوافقي، من أجل خلق بيئة سياسية واقتصادية مستقرة تحافظ على وحدة الدولة واستقرارها، لذا تركز هذه الدراسة على فهم ماهية الديمقراطية التوافقية ونشأتها وخصائصها، وأسباب نجاحها وفشلها، ومزاياها وعيوبها، والتأكد من قابلية تطبيق الفكرة في مجتمعات أخرى.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التوافقية، المجتمعات المنقسمة، الصراع على السلطة، تقاسم السلطة.

Study summary:

This study addresses the great challenges that many divided countries suffer from, namely accommodating the political differences resulting from the homogeneity between the different sects of society, whether sectarian or religious. The idea of consensual democracy came as an applied model for bridging divided political viewpoints, by Involving all sectors of society in a political approach aimed at to manage diversity and difference democratically, with parliamentary representation representing all segments of divided society in proportion to the size of each sect in this consensual democratic system, in order to create a stable political and economic environment that preserves the unity and stability of the state. Therefore, this study focuses on understanding what consensual democracy is, its origins, and its characteristics. The reasons for its success and failure, its advantages and disadvantages, and ensuring the applicability of the idea in other societies.

Keywords: consensual democracy, divIded societies, power struggle, power sharing.

الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة النزاع في المجتمعات المنقسمة:
دراسة مقارنة لتجارب دولية مختارة

تمهيد

سنتناول في هذه الورقة البحثية مفهوم الديمقراطية التوافقية التي تعد إحدى أهم المداخل المطبقة في الدول المنقسمة وذات التعددية المجتمعية. تُشرك الديمقراطية التوافقية جميع الطوائف المكونة للمجتمع لتجنب الصراعات، إذ إن النموذج الديمقراطي

القائم على مبدإ حكم الأغلبية بواسطة التمثيل النيابي هو في غالب الأحيان مناسب للمجتمعات المتجانسة، بعكس المجتمعات متعددة الأعراق التي تمتاز بوجود انقسامات اجتماعية أو ثقافية، مما يعني وجود انتماءات متعددة أو ولاءات ثانوية تستند إلى اللغة أو الدين أو العرق أو الطائفة أو القومية أو الجهوية، ومن هنا يمكن القول إن المجتمعات المنقسمة وغير المتجانسة لديها إشكالية في كيفية ممارسة الفعل الديمقراطي في إدارة البلاد وحكمها، وهذا ما دفع عددًا من المفكرين إلى تقديم مقاربة متكاملة لإدارة التعدد والاختلاف في المجتمعات المنقسمة بوصفه بديلًا عن النظام الديمقراطي ذي التمثيل النيابي، من أجل خلق بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مستقرة تحافظ على وحدة الدولة والمجتمع واستقرهما.

إشكالية الدراسة :

طُرحت الديمقراطية التوافقية بوصفها نموذجًا لاستيعاب الاختلافات في المجتمعات التعددية المنقسمة، لحل إشكالية انعدام التجانس السياسي الناتج عن التنوع الطائفي والديني، ومحاولة التأثير في سلوك الجماعات المنقسمة وتحويله من الصراع إلى التنافس، وتدور إشكالية الدراسة حول مدى فاعلية الديمقراطية التوافقية في تقريب وجهات النظر السياسية المنقسمة، وأسباب نجاح بعض النماذج وفشلها، بالإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهية الديمقراطية التوافقية ونشأتها وموجبات الأخذ بها وخصائصها؟
- لماذا نجح النموذج الديمقراطي التوافقي في إيرلندا؟ بينما تعثر في لبنان؟
- ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين النموذج الإيرلندي الشمالية والنموذج اللبناني؟

أهمية الدراسة:

- الأهمية النظرية: تقديم قراءة تحليلية نقدية للنظريات المفسرة للديمقراطية التوافقية في ضوء التطبيقات العملية المعاصرة، ودراسة المزايا والعيوب.
- الأهمية التطبيقية: تقوم هذه الدراسة باستخلاص دروس عملية لصانعي القرار في الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية أو تعاني من انقسامات بنيوية.
- الأهمية العملية: ملء الفراغ البحثي في الأدبيات العربية من خلال مقارنة تجارب دولية في سياقات تاريخية وجغرافية مختلفة، واستخلاص عوامل النجاح والفشل في كل منهما.

- **أهداف الدراسة:**
- تأصيل مفهوم الديمقراطية التوافقية ونشأتها وخصائصها وموجبات العمل بها.
- تحليل التجارب الدولية في كلاً من إيرلندا الشمالية ولبنان في تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية.
- الكشف عن عوامل نجاح النموذج الإيرلندي، وعوامل فشل النموذج اللبناني.
- تقديم رؤية تحليلية حول إمكانية الاستفادة من هذه التجارب في سياقات عربية مشابهة.

منهجية الدراسة

نوع الدراسة: بحث نوعي يعتمد على المنهج المقارن.

النظرية المفسرة: تعتمد الدراسة على "النظرية التوافقية" التي طورها عالم السياسة الهولندي "آرنت ليبهارت"، والتي تقترح أن المجتمعات المنقسمة بعمق (عرقياً، دينياً، مذهبياً) يمكنها تحقيق الاستقرار الديمقراطي من خلال تحويل التنافس المجتمعي إلى تعاون نخبوي.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة المقارن، الذي يقارن بين تجربتين مختلفتين مع محاولة استنباط أسباب نجاح كل حالة وأسباب فشلها.

مصادر جمع البيانات: الاعتماد على المصادر الثانوية (الكتب، التقارير، الدراسات المحكمة، الإحصائيات المتاحة عبر مؤشرات الديمقراطية؛ مثل مؤشر نوريس).

خطة الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة تحتوي على التمهيد وإشكالية الدراسة والتساؤلات وأهمية الدراسة ومنهج الدراسة، بالإضافة إلى متن الدراسة الذي يتكون من مقدمة وخاتمة وثلاثة محاور رئيسية مقسمة على النحو التالي:

المحور الأول: قراءات في مفهوم الديمقراطية التوافقية.

المحور الثاني: الديمقراطية التوافقية بين نماذج النجاح والفشل.

المحور الثالث: تحليل مقارن لتقييم التجربتين (الإيرلندية واللبنانية)

المحور الأول: قراءات في مفهوم الديمقراطية التوافقية

مفهوم الديمقراطية التوافقية

- **التعريف اللغوي:** الديمقراطية التوافقية مصطلح مكون من مفردتين: "الديمقراطية" وهي مصطلح من أصل يوناني يعني حكم الشعب، أما التوافقية فتشير إلى المعنى نفسه "الاتساق أو التقارب أو التجانس أو التكامل أو التطابق أو التوافق"، وتوافَقَ القوم أي تساعدوا، وبما أن الديمقراطية تعني حكم أغلبية الشعب فتعريفها اللغوي هو حكم أغلبية الشعب عن طريق تطابق آراء الأغلبية وتجانسها **(أبو جاموس، 2020، ص 6).**
- **التعريف الاصطلاحي:** لم يكن هناك اتفاق بين الباحثين والمختصين حول مفهوم محدد ودقيق للديمقراطية التوافقية، فقد برز الاختلاف على التسمية منذ بدايات ظهور المفهوم، فنجد أنها خضعت لتسميات عدة أبرزها ما يلي:

1- أطلق عليها "ليبهارت" تسمية الديمقراطية التوافقية في كتابه "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد".

2- وُصفت بالديمقراطية النسبية من طرف "ليمبورج"، إذ يقول إنها إستراتيجية في إدارة النزاعات عن طريق التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلًا من التنافس، والأخذ برأي الأغلبية، كما أطلق عليها عالم الاجتماع "برمنجهام سنايدر" اسم (الاتفاق الرضائي).

3- بعضهم عرّفها على أنها "منح القوى السياسية التي تعبر عن مصالح الطوائف المكونة للمجتمع حق الفيتو المتبادل، من أجل إيقاف قرارات القوى السياسية الأخرى عند اتخاذها قرارات تضر بمصالح غيرها بغض النظر عن حجم الكتلة، وذلك مع افتراض وجود انقسام وصراع مجتمعي لا يمكن احتواؤه إلا عبر هذه الصيغة من الحكم" **(مكاحلية ، 2021، ص 488).**

4- يعرفها "ديفيد ابتر" بأنها "نوع من أنواع النظام السياسي بكونه جمعًا لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من أشكال الاندماج" (أبو جاموس، 2020، صفحة 7).

5- يعرف "ليبهارت" الديمقراطية التوافقية بأنها "تعني النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة ويكون أقرب إلى النظم الديمقراطية دون التمكن من الوصول إليها" **(بوقاعدة ، 2019، ص 106).**

في سياق ذي صلة؛ تعرف الديمقراطية التوافقية استنادًا إلى تقسيم السلطة بإيجاد ائتلاف واسع للحكم يشمل الزعماء السياسيين من كافة القطاعات المهمة في المجتمع، ما يعني أن إدارة الدولة في المجتمعات التعددية لا تكون إلا بتقاسم السلطة بين زعماء المجموعات الكبيرة وممثليهم عن طريق التوافق على آلية معينة لتقاسم المناصب **(ساعد ، 2019، ص 1732).**

نشأة الديمقراطية التوافقية

نشأت الديمقراطية التوافقية وتطورت بدايةً في الدول الأوروبية، وبالرجوع إلى ما كتب "ليبهارت" حولها نجد أن أبرز الأمثلة التي استند إليها في تفسير مفهوم الديمقراطية التوافقية هي: (بلجيكا، هولندا، سويسرا، النمسا).

لم تكن حاجة هذه الدول إلى إقامة ديمقراطية توافقية قائمة على أساس نظري، إنما كانت ضرورة إستراتيجية من أجل المشكلات المتعلقة بالنظام الديمقراطي بعد الحرب العالمية الثانية، ففي سويسرا طبقت الديمقراطية التوافقية لأول مرة عام 1959م، وهي التي انبثق عنها الاتحاد الفيدرالي السويسري المكون من سبعة أعضاء ممثلين للأحزاب السياسية في البلاد على النحو التالي: (عضوان عن الراديكاليين، وعضوان عن الاشتراكيين، وعضوان عن الكاثوليك، وعضو واحد عن حزب الفلاحين)، ويمثل هذا الاتحاد كافة اللغات والمقاطعات، وهكذا هو الحال بالنسبة إلى النمسا إذ حكمت المقاربة الائتلافية البلاد منذ عام 1966م، وضمت أعضاء متوازين من الأحزاب الرئيسية في البلاد، وهي الحزب الكاثوليكي والحزب الليبرالي والحزب الاشتراكي. أما في بلجيكا التي تعاني مشكلات عرقية؛ فقد أرسى دستور عام 1993م نظامًا فيدراليًّا توافقيًّا يقوم على تقاسم المقاعد بين المناطق والأحزاب، مما يضمن تمثيلًا متوازنًا بين الأقليات في البرلمان والحكومة **(حميد ، 2023)**.

من هنا يمكن القول؛ إن الديمقراطية التوافقية التي تبنتها بعض الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، بوصفها رؤية إستراتيجية لحسم النزاعات الداخلية، قد تطورت في دول ذات تقاليد ديمقراطية عريقة، وكان تطبيقها من أجل الحفاظ على تماسك الدولة وتمثيل جميع الفئات الاجتماعية في العملية السياسية وعملية صنع القرار.

ظهرت الديمقراطية التوافقية بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها نموذجًا يختص ببعض الحالات التي لم تتمكن ديمقراطية الأغلبية من تلبية حاجاتها في المشاركة السياسية، ورعاية مصالح كافة الفئات المكونة لتلك المجتمعات، ولسد الفراغ الذي لم تتمكن ديمقراطية الأغلبية من ملئه بعد أن أصبحت في بعض الحالات تشكل حالة من ديكتاتورية الأغلبية، لذا فإن نشأة الديمقراطية التوافقية كان لها موجباتها وخصائصها التي تميزها عن نموذج ديمقراطية الأغلبية؛ فما موجباتها وما خصائصها؟

موجبات الأخذ بالديمقراطية التوافقية

جاء تطبيق النموذج الديمقراطي التوافقي بديلاً للنموذج الديمقراطي النيابي، وفقاً لعدة موجبات جعلت منه خياراً مقبولاً يمكن تطبيقه، ويمكن إجمال هذه الموجبات في النقاط التالية: **(علي، 2016، ص- ص305-306)**

1- إن الأساس الذي ولدت بسببه ديمقراطية الأغلبية وترسخت عليه كان في تجارب الديمقراطيات المبكرة في فرنسا وبريطانيا وأمريكا، إذ تعد هذه الدول الثلاث دولًا متجانسة قوميًّا إلى حد كبير، بعكس دول أخرى ليست بالدرجة نفسها من التجانس، وإنما تتكون من مجتمعات متعددة الأعراق أو اللغات أو الأديان أو الثقافات، ويرى "ليبهارت" أن المجتمع التعددي هو "المجتمع المجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيدولوجية أو اللغوية أو الثقافية أو العرقية، كما أنه ذلك المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح ووسائل الإعلام والمدارس والجمعيات التطوعية على أساس الانقسامات المميزة له عرقيًّا أو دينيًّا أو طائفيًّا"، عليه فإن المجتمعات غير المتجانسة تعتمد مبدأ الأغلبية والأقلية السياسي، وقد يتحول إلى أغلبية قومية وأقلية قومية، ومن ثم ينشأ عن ذلك استبداد الأكثرية بالأقلية.

2- إن أحد أسباب ظهور الديمقراطية التوافقية هو الحاجة إلى ترشيد ديمقراطية الأغلبية المألوفة، أي منع الأغلبية من التسلط على الأقلية، ومنع الأقلية أيضًا من المس بجوهر الديمقراطية ذاتها بحجة وجود أغلبية تستبد برأيها، وعليه فإن الديمقراطية التوافقية انطلقت من قاعدة ديمقراطية راسخة وليست ناشئة.

3- الغرض من تطبيق الديمقراطية التوافقية هو الحفاظ على وحدة المجتمع، والتخلص من الاضطرابات السياسية التي قد تقود البلاد إلى الانقسامات أو الحروب الأهلية، أو ربما يتسبب ضعف الواقع السياسي بالسقوط في براثن النظم السلطوية وتفرد حزب واحد بالسلطة.

4- في حالات خاصة، عندما يواجه النظام مشكلة سياسية أو أزمة اقتصادية قد ينجم عنها عدم تحقيق الأغلبية في القاعدة البرلمانية التي تساند الحكومة في سن القوانين والتشريعات، ومن أجل الحصول على اتفاق بين القوى السياسية العاملة

على الساحة السياسية لدولة ما للخروج من تلك الأزمة، يجري اللجوء إلى صيغة توافقية تضمن تحقيق مشاركة كافة القوى السياسية في الحكومة.

خصائص الديمقراطية التوافقية

1- الائتلاف الواسع

السمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي يتعاونون في ائتلاف واسع لحكم البلاد، "ويكون الحكم من خلال الائتلاف الواسع في الدول التعددية هو خيارًا مستقرًا يرتبط بالرغبة في الابتعاد عن النهج الإقصائي الذي تتميز به أنظمة القائمة على ديمقراطية الأغلبية أو ما يسمى (بالكارتل الحاكم)" **(أبو جاموس، 2020، ص 8)** ، وفق ما يعرف بنظام الحكومة ضد المعارضة.

بناءً عليه؛ فإن الائتلاف الواسع يتكون من مجموعة من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات المهمة في المجتمع، وللائتلاف الواسع أشكال عدة منها: الحكومة الائتلافية الموسعة في النظام البرلماني (مجلس موسع)، أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية مهمة، أو ائتلاف رئاسي موسع من رئيسٍ ومجموعة نواب.

يمكن تلخيص مبررات اللجوء إلى الائتلاف الموسع في نقطتين مهمتين هما: **(بوقاعدة، 2019، ص 107)**

- يعتمد الائتلاف الموسع على مبدإ الاجماع، بعكس الديمقراطية النيابية التي تعتمد على مبدإ الأغلبية النسبية، وهو مبدأ يصعب تطبيقه في المجتمعات المتعددة التي تحتوي على مخاطر سياسية عالية، بسبب التباين في الآراء بين الجماعات العرقية المختلفة التي تميل إلى الصراع، ومن ثم فإن الإجماع هو الحل الأمثل للقرارات الحساسة للحفاظ على السلم والأمن ووحدة الدولة.
- الائتلاف الموسع يحل مشكلة الاستثناء الدائم للأقليات من الحكم في المجتمعات التعددية، لأن الانقسامات العرقية تتطابق في الغالب مع الانقسامات الحزبية والسياسية، بمعنى أن الديمقراطية التوافقية تعطي لجميع المكونات العرقية حق المشاركة في الائتلاف الحكومي، وحق تكوين الأحزاب، دون أخذ حجم المكون في الحسبان.

2- حق النقض أو الفيتو المتبادل

إن تمثيل الأقلية في الائتلاف الواسع يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها أمام شركائها، لكنها قد تهزم أمام أصوات الأكثرية، ولكن عندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية للأقلية؛ فإن هذه الهزيمة قد تعرض التعاون بين الفرقاء السياسيين للخطر.

إن حق النقض أو الفيتو المتبادل يعطي كل قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية أمام باقي القطاعات في الائتلاف الواسع، ومن السلبيات التي تؤخذ على حق الفيتو المتبادل أنه يؤدي إلى استبداد الأقلية ما قد يؤثر في التعاون في الائتلاف الواسع، وهو يقابل في خطورته استبداد الأكثرية في الديمقراطية النيابية **(ليبهارت، 2006، ص 64)**.

توجد ثلاثة أسباب تبرر حق النقض أو الفيتو وتخفف من حدة استخدامه وخطره، وهي: **(بوقاعدة ، 2019، ص 108)**

1- إن حق النقض حق متبادل تملكه كل مكونات المجتمع المتعدد، وبإمكانها استخدامه متى شاءت، ومن جهة أخرى فإن الإفراط في استخدام الحق من قبل إحدى المجموعات ليس محتملًا، لأن الحق نفسه قد يستخدم فيما بعد ضد مصالحها من طرف المجموعات الأخرى من باب الأخذ بالثأر.

2- إن هذا الحق يعطي الشعور بالأمان للأقليات، وهو ما يقلل احتمالات استعماله بالفعل.

3- ستدرك كل مجموعة خطورة الوصول إلى حالة الجمود في المؤسسات، ولذلك ستقبل بالتضحية ببعض المصالح الضيقة في سبيل حماية أمن المجتمع واستقراره، لأنها جزء منه.

3- مبدأ التمثيل النسبي

يقصد به مشاركة جميع المكونات السياسية كل حسب حجمه وثقله السياسي والاجتماعي، "ويمثل مبدأ التمثيل النسبي أسلوبًا جيدًا لتوزيع وظائف الخدمة المدنية والموارد المالية كلها بين الطوائف المختلفة، ولذلك فمبدأ النسبية يمثل معيارًا محايدًا لتوزيع القيم، وعليه فإنه يزيل جانبًا كبيرًا من المشكلات التي يحتمل أن تواجه عملية صنع القرار، مما يؤدي إلى تخفيف الأعباء على الحكومة التوافقية" **(بوقاعدة ، 2019، ص 109)**، عليه يمكن القول؛ إن كل مجموعة تؤثر على القرار الذي يتخذ بما يتناسب مع حجمها وثقلها داخل المجتمع، لذا فإن مبدأ النسبية مهم جداً بالنسبة إلى الديمقراطية التوافقية.

4- الاستقلال الفئوي أو القطاعي

يقصد بهذا المبدأ أن يسمح للأقليات بحكم نفسها بنفسها، فيما يتعلق بالأمور التي لا تخص سواها من المجموعات في المجتمع التعددي وفي المنطقة التي تعنيها، ومعنى ذلك أنه في كل الأمور التي تتعلق بالمصلحة العامة لا غنى عن مشاركة كافة المجموعات العرقية في صنع القرارات بشكل يتناسب مع حجمها وثقلها، وفيما عدا ذلك تترك حرية صنع القرارات وتنفيذها للجماعات العرقية المختلفة **(بوقاعدة ، 2019، ص 109)**، حيث أن الاستقلال الفئوي أو القطاعي يزيد من الطبيعة التعددية لمجتمع منقسم على نفسه أصلًا، فمن طبيعة الديمقراطية التوافقية أنها تجعل المجتمعات التعددية أكثر تعددية، وهي لا تستهدف إزالة الانقسامات القطاعية أو إضعافها، بل الاعتراف بها صراحةً وتحويلها إلى عناصر قوة لبناء ديمقراطية مستقرة **(أبو جاموس، 2020، ص 10)**.

ومن أشهر أشكال الاستقلال الفئوي أو القطاعي (الفيدرالية)، وهي عملية سياسية للحكم بواسطة سيادة مشتركة عامة، مع حكم ذاتي للأقاليم عن طريق حكومات محلية، وهي طريقة خاصة في تقسيم الحكم وتنظيمه بالحفاظ على وحدة المجتمع من جهة، والحفاظ على التنوع من جهة أخرى.

المحور الثاني: الديمقراطية التوافقية بين نماذج النجاح والفشل

أولًا: النموذج الكلاسيكي الناجح (التجربة الإيرلندية)

تعد إيرلندا الشمالية أصغر الدول الأربعة المكونة للمملكة المتحدة مع إنجلترا وإسكتلندا وويلز، وعاصمتها "بلفاست"، انفصلت إيرلندا الشمالية عن باقي إيرلندا منذ عام 1921م بسبب الانقسام الحاد حول مسألة الارتباط بالمملكة المتحدة، مما أدى إلى اندلاع العنف السياسي في البلاد، إذ بدأ الصراع بين الجمهوريين الكاثوليك المعارضين للمملكة المتحدة وبين الاتحاديين الموالين للمملكة المتحدة منذ عام 1968م، وأدى هذا الصراع إلى انقسام طائفي حاد بين القوة السياسية. انتهى هذا الصراع شكليًا عام 1988م باتفاق "بلفاست" أو ما عرف باتفاق (الجمعة العظيمة).

كان الصراع في المقام الأول سياسيًّا قوميًّا غذته الأحداث التاريخية، ولم يكن صراعًا دينيًّا في الأساس، إذ كانت القضية الرئيسية هي الموضوع الدستوري لإيرلندا الشمالية بعد الانفصال، فقد أراد الاتحاديون الموالون الذين كانوا من أنصار المذهب البروتستانتي أن تبقى إيرلندا الشمالية داخل المملكة المتحدة، أما القوميّون -ومعظمهم من الكاثوليك- فقد أرادوا أن تخرج إيرلندا الشمالية من المملكة المتحدة وتنضم إلى جمهورية إيرلندا الموحدة.

بدأ النزاع حين خرجت مظاهرة تطالب بإنهاء التمييز ضد الأقلية القومية الكاثوليكية، فقوبلت هذه المظاهرة بالعنف من قبل القوات الحكومية الاتحادية، وأدى تصاعد العنف إلى أعمال شغب انتشرت على إثرها قوات الجيش البريطاني، الذي لم يكن حياديًّا وتحول إلى جيش منحاز وعدائي من وجهة نظر الكاثوليكيين القوميين، ما أدى إلى ظهور منظمات شبه عسكرية مسلحة دخلت في مواجهة مباشرة مع الجيش البريطاني. استمر هذا النزاع لأكثر من عقدين من الزمن، وشاركت فيه مجموعات شبه عسكرية موالية للجمهوريين مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي وجيش التحرير الوطني الإيرلندي، في مقابل جماعات شبه عسكرية موالية للاتحاديين مثل قوة متطوعي أولستر ورابطة الدفاع عن أولستر، إلى جانب قوات الأمن البريطانية والجيش البريطاني وشرطة أولستر الملكية.

قتل خلال هذا النزاع أكثر من 5000 شخص، 52% منهم كانوا من المدينين، وانتهى الصراع بتوقيع اتفاق "بلفاست" أو اتفاق (الجمعة العظيمة)، وبعد توصل النخب السياسية الممثلة للجماعات المنقسمة في إيرلندا إلى قناعة مفادها عجزهم عن حسم الصراع عسكريًا، أصبح التوصل إلى توافق ديمقراطي ممثل لجميع الأطراف هو الحل الأمثل للأزمة في إيرلندا الشمالية.

في اتفاق السلام أعلن ممثلو النخب السياسية من جميع أطرف الصراع في إيرلندا الشمالية –إلى جانب حكومتي بريطانيا وجمهورية إيرلندا– تأييدهم للاتفاق ومعارضتهم لاستخدام العنف، والتزامهم بالتعاون واستخدام الوسائل الديمقراطية في حل الخلافات حول القضايا السياسية، وهو ما يصب في صلب فكرة "الديمقراطية التوافقية".

استنادًا إلى تحليل عناصر الديمقراطية التوافقية –كما ذكرنا سابقًا– فقد "جرى التوافق على تشكيل حكومة في إيرلندا الشمالية تضمن تمثيل جميع الأطراف، وجرى تشكيل (السلطة التنفيذية) من خلال انتخاب السلطة التشريعية للوزير الأول ونائبه بموافقة أغلبية الطرفين من القوميين والاتحاديين، بحسب نظام التصويت العابر للتقسيمات الطائفية، التي تقوم بدورها بتعيين الوزراء بحسب مبدإ التمثيل النسبي للأحزاب على أساس (نظام دونت)، وبالرجوع إلى عدد المقاعد التي فاز بها كل حزب في المجلس التشريعي، وبهذا يضمن الطرفان تمثيلهما في الحكومة على نحو يتناسب مع قوتهما وحجمهما" **(بشارة ، 2018، ص 17)**.

كما جرى الاتفاق على "تشكيل لجان برلمانية مسؤولة عن متابعة عمل الحكومة وتقوم بتطوير السياسات وتقترح التشريعات، بالإضافة لدورها الاستشاري للوزارات والدوائر الحكومية المختصة بها، ويجري تعيين رؤساء اللجان ونوابهم وأعضائها بحسب التمثيل النسبي وفقًا لنظام دونت" **(بشارة ، 2018، ص 17)**.

كذلك تضمن الاتفاق إنشاء مؤسسة ديمقراطية ممثلة لجميع الفئات المنقسمة في إيرلندا الشمالية على نحو تناسبي، "إذ نصت الاتفاقية على انتخاب مجلس تشريعي يسمى (الجمعية)، وهو برلمان منتخب مكون من 108 أعضاء ممثلين لجميع فئات المجتمع، يُنتخبون من خلال نظام الصوت الواحد المتحول الذي يعتمد مبدأ التمثيل المتناسب، في حين ينتخب رئيس الجمعية ونائبه بموافقة أغلبية الطرفين من القوميين والاتحاديين بحسب نظام التصويت العابر للجماعات" **(بشارة ، 2018، ص 18)**.

عليه يمكن القول: إن الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف المتنازعة لحل الصراع في إيرلندا الشمالية يعد حلًا ديموقراطيًا توافقيًا يقوم على الديمقراطية من جهة، وعلى الاعتراف دستوريًا بوجود جماعات مختلفة (كاثوليك وبروتستانت) يجب إشراكها في صنع القرار، وعدم استفراد الأكثرية الديموغرافية بالحكم من جهة أخرى.

يمكن تلخيص أسباب نجاح الديمقراطية التوافقية في نموذج إيرلندا الشمالية في النقاط التالية: **(بشارة ، 2018، ص 19)**

1– إن نسبة الطرفين المتنازعين كانت متقاربة إلى حد ما، فبحسب الإحصاءات الرسمية عام 1991م بلغت نسبة الكاثوليك 38.4% في حين كانت نسبة البروتستانت 42.8%.

2– عدم وجود فروق اجتماعية واقتصادية كبيرة بين المجموعات المنقسمة في المجتمع.

3– قلة عدد الجماعات المنقسمة في المجتمع؛ فقد انقسمت إيرلندا الشمالية بين الاتحاديين البروتستانت من جهة والجمهوريين الكاثوليك من جهة أخرى.

4– قلة عدد السكان نسبيًا؛ فبحسب الإحصاءات السكانية في إيرلندا الشمالية بلغ عدد السكان فيها عام 1991م نحو مليون ونصف مليون نسمة.

5– وجود تهديدات خارجية ساهمت في تعزيز الوحدة الداخلية، وتمثلت في تدخل حكومتي بريطانيا وجمهورية إيرلندا وأمريكا والاتحاد الأوروبي.

ثانيًا: نموذج الهشاشة والاستمرار (التجربة اللبنانية)

يمكن توصيف النظام السياسي في لبنان منذ استقلاله عام 1943م بأنه نظام توافقي، فالطوائف الثمانية عشر المعترف بها قانونيًّا تشكل في مجملها البنية التحتية للنظام السياسي في الدولة اللبنانية، حيث جرى الاتفاق بعد الاستقلال على تشكيل نظام شبه رئاسي، فيما عرف بالميثاق الوطني عام 1943م، في إطار تحالف موسع يضم معظم الطوائف في لبنان.

انتُخب رئيس الدولة وأعضاء البرلمان وفقًا لمبدإ التمثيل النسبي، أما فيما يتعلق بالاستقلال القطاعي فإن للجماعات المنقسمة في لبنان مدارسها ومؤسساتها الاجتماعية الخاصة التي وصلت حتى قوانين الأحوال المدنية، فلكل طائفة إدارات خاصة لإدارة أحوالها الشخصية في المحاكم، وكذلك فإن حق الفيتو المتبادل كان شرطًا أساسيًّا في النظام السياسي اللبناني، ولكن مع كل ذلك فإن لبنان لم تشهد ديمقراطية توافقية حقيقية؛ بسبب المأسسة غير المرنة لمبادئ الديمقراطية، التي أدت في نهاية المطاف إلى جمود سياسي وفر البيئة المناسبة للانفجار.

مشكلة النظام السياسي اللبناني الرئيسية تكمن في الطائفية السياسية غير الملتزمة بسيادة الدولة، فقد أصبح النظام السياسي في لبنان يتلخص في حكم سلالات وأسر مارونية تمتلك امتيازات، بالإضافة إلى سلالات وطوائف أخرى ذات ثقل ديني أو برجوازي، وفي السياق ذاته يصف الكاتب "سليمان تقي الدين" الطائفية في النظام السياسي اللبناني "بأن الطائفية لم تكن قشرة في البناء القومي تقتصر على التمثيل السياسي، بل إنها نظام شامل يوطد العلاقات الاجتماعية في البناء التحتي أيضًا، بحيث ينتظم في شكل هرم من التعقيدات من أسفل إلى أعلى، تواجه المواطن في جميع جوانب حياته اليومية" **(بشارة ، 2018، ص 21)**.

عليه يمكن القول: إن تطبيق نموذج "ليبهارت" للديمقراطية التوافقية لم ينجح في لبنان، فقد توافقت قيادات الطوائف اللبنانية عدة مرات بعد الحروب الأهلية أو الصراعات لكن هذا التوافق لم يكن ديمقراطيًّا، بسبب عدم وجود مؤسسات ديمقراطية حقيقية، وعدم التزام الطوائف السياسية بسيادة الدولة واحترام الدستور.

مع أن المجتمع اللبناني مجتمع متعدد أساسًا منذ تأسيسه، وقد انعكس هذا التعدد في الميثاق الوطني اللبناني لعام 1943م، الذي نص على أن رئيس الجمهورية (مسيحي ماروني) ورئيس الوزراء (مسلم سني) ورئيس مجلس النواب (مسلم شيعي)، على أن تكون نيابة رئاسة الوزراء ونيابة مجلس النواب من حق المسيحيين الأرثوذكس، لكن هذه التركيبة الطائفية استمرت في حكم لبنان منذ بداية الاستقلال وحتى عام 1975م، وقد امتازت الطائفة المارونية عن باقي الطوائف لأنها صاحبة النسبة الأكبر في التعداد السكاني، ولكن مع مرور الزمن تزايدت أعداد المسلمين، وفي المقابل تناقصت أعداد المسيحيين بصورة ملحوظة نتيجة أسباب عدة.

نتيجة لتلك التغيرات الديموغرافية التي شهدتها لبنان؛ انطلقت حرب أهلية دموية في عام 1975م عكست في طبيعتها عمق الانشطار المذهبي داخل المجتمع اللبناني، فقد كان الخوف المسيحي من تمدُّدُ الطوائف الإسلامية وتزايُد نفوذها في السلطة والحكم أبرز أسباب انفجار هذه الحرب، وقد انتهت هذه الحرب بموجب اتفاق الطائف عام 1989م **(ساعد ، 2019، ص 1737)**.

قبل اتفاق الطائف وُزعت المقاعد في البرلمان اللبناني مستندةً إلى أساس ديموغرافي منذ عام 1943م، تميز بهيمنة الطوائف المسيحية على البرلمان (54 مقعدًا للمسيحيين في مقابل 45 مقعدًا للمسلمين)، ونتيجة لاتفاق الطائف الذي انتهت الحرب الأهلية بموجبه جرى تعديل المقاعد النيابية، أولًا: برفعها من 99 مقعدًا إلى 128 مقعدًا، وثانيًا: توزيعها مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وبموجب هذه التعديلات أجريت أول انتخابات نيابية في لبنان بعد الحرب الأهلية عام 1992م، ثم أجري تعديل آخر عام 2017م ليكون حلًّا توافقيًّا بين الطوائف اللبنانية، للخروج من أزمة الفراغ الدستوري الذي خلفه غياب رئيس الجمهورية وما تبعه من تمديد البرلمان لولايته، حيث رفع عدد المقاعد مرة أخرى من 128 مقعدًا إلى 134 مقعدًا، مع الحفاظ على التوازن العددي للمقاعد بين المسيحيين والمسلمين في إطار زيادة تمثيل الطوائف غير الرئيسية من كلا

الجانبين (المسيحي والإسلامي)، بما يضمن الاستقرار والسلم الأهلي بين المكونات الطائفية للمجتمع اللبناني، وما يزال هذا التعديل مطبقًا إلى يومنا هذا **(ساعد ، 2019، ص 1739)**.

ويمكن تلخيص أسباب فشل الديمقراطية التوافقية في نموذج لبنان في النقاط التالية: **(مهدي، 2024، ص-ص 66-68)**

1- الممارسات السياسية: كان في الممارسات السياسية لبعض القوى السياسية توجه واضح في الخروج عن قواعد التوافق والتصرف وفقاً لميزان قوى على الاستقواء على الخارج؛ مما أدى إلى تعطيل المبادرات الداخلية والخارجية، والتأثير على مسار الانتخابات انعكاساً لمصالح وتوازنات إقليمية.

2- التفاوت الاجتماعي والاقتصادي: يشكل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي سبباً من أسباب عدم الاستقرار، حيث أن 10% من اللبنانيين الأغنياء يحوزون على 50% من الثروة الوطنية، كما تشكل الضرائب المباشرة أعلى نسبة في دول المنطقة، بالإضافة إلى انهيار العملة الوطنية الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر إلى 50%، كل تلك المشاكل تسببت بشكل كبير في عدم استقرار النظام، لا سيما في غياب أية خطط حكومية للمعالجة والإصلاح.

3- تكريس الطائفية: أقر اتفاق الطائف أن المذهب والدين سيلغى ذكرهما في الهوية الشخصية، إلا أن النظام الانتخابي برمته بقي قائماً على التمثيل الطائفي، مما يجعل إلغاء ذكره في الهوية الشخصية دون معنى، ولا دلالة اجتماعية أو سياسية له، وبدلاً من أن يساهم "اتفاق الطائف" في إرساء الديمقراطية التوافقية؛ أبقى على البنى السياسية قائمة على الطائفية والمذهبية، وتجاهل بناء هوية وطنية حرة من القيد الطائفي والمذهبي.

4- ضعف مؤسسات الدولة: في ظل النظام الديمقراطي التوافقي فإن الدولة بمؤسساتها الحكومية التي يفترض بها تمثيل المواطنين ومصالحهم أصبح لا وجود لها، وظهر بديلاً عنها كوكبة من النخب الطائفية التي تتحكم بالسلطة بناءً على الوفاق الوطني للقادة السياسيين، وأصبح باستطاعة كل طائفة أن تهدد بحق النقض؛ قرارات الطوائف الأخرى.

المحور الثالث: تحليل مقارن لتقييم التجربتين (الإيرلندية واللبنانية)

وفقاً لما اطّلع عليه الباحث من مصادر متاحة فيما يتعلق بموضوع الديمقراطية التوافقية، فإنه لا يمكن اعتبار ما خلص إليه الباحث نتيجةً نهائيةً أو كاملة تغطي جوانب الموضوع، أولًا: لكونه عملًا فكريًّا مرتبطًا بمجال إنساني قابل للتبدل والتغير نتيجة أسباب خارج حدود إمكانيات الباحث، وثانيًا: لأنه موضوع حديث نسبيًّا وعلى قدر عالٍ من الأهمية، لا سيما في مجتمعاتنا التي تعاني الانقسام والتشظي، وعليه يمكن تقييم ما خلص إليه الباحث وفقاً لمعيارين أساسيين هما:

أولًا: مزايا الديمقراطية التوافقية وعيوبها

مزايا الديمقراطية التوافقية

1- نجحت الديمقراطية التوافقية في لبنان – في كثير من الأحيان – في تجميد الصراع وفض النزاعات وتحقيق الاستقرار على مدى فترات زمنية طويلة أكثر من فترات الحرب.

2- استطاعت الديمقراطية التوافقية في لبنان في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية أن تقرب وجهات النظر المختلفة، وتوصلت إلى صيغة توافقية تقوم على إشراك جميع القوى المتصارعة نسبيًّا بما يتوافق مع أحجامها على الأرض.

3- يعد النظام الديمقراطي التوافقي الحل الأفضل في المجتمعات المتعددة والمنقسمة، لأنه يقدم حلًّا يضمن لجميع مكونات المجتمع المنقسم حدًّا من التمثيل النسبي في العمل السياسي وفي توزيع المناصب، وهو ما يمكن اعتباره نوعًا من العدالة التي ترضي جميع الأطراف.

عيوب الديمقراطية التوافقية

1- تحقيق التوازن النسبي في المراكز الإدارية عن طريق المحاصصة الطائفية أدى إلى إرهاق الجهاز الإداري وضعف عمله، وفي أحيان كثيرة عدم قدرته على اتخاذ القرارات –لا سيما المركزية– بسبب التجاذبات السياسية.

2- أدت الديمقراطية التوافقية إلى استخدام الطائفية في إذكاء النزاعات والصراعات، بغرض تحقيق أهداف ومكاسب سياسية جاءت على حساب التعايش السلمي في لبنان.

3- أدى توظيف الطائفية في النزاعات السياسية إلى خلق أحزاب سياسية على أسس طائفية، لا تؤمن بقيم الديمقراطية ولا تلتزم بها بقدر التزامها بتحقيق مصالحها.

4- نقلت الديمقراطية التوافقية الصراع من ميادين الحرب إلى مؤسسات الدولة، وبذلك تحولت مؤسسات الدولة من أداة لخدمة الشعب إلى أداة لتوزيع المنافع على أساس طائفي وطبقي.

5- التجربة التوافقية أفرزت قوى رابحة وأخرى خاسرة، ما خلق تيارًا معارضًا أضحت مهمته الأساسية إفشال التيار الرابح، حتى تفقد الطبقة السياسية الحاكمة مكانتها وشرعيتها، مما يفرض معالجات سريعة كالتعديلات الوزارية أو تغيير الحكومة بالكامل، وتدخل الدولة بأكملها في متلازمة لا متناهية من التغيير وعدم الاستقرار في السياسات، والانتقال من مرحلة انتقالية إلى أخرى، دون الوصول إلى صيغة نهائية تدوم لفترة زمنية تؤدي إلى الاستقرار.

6- أدت الديمقراطية إلى مأسسة الفساد، فقد تحولت مؤسسات الدولة من مؤسسات لخدمة المجتمع إلى إقطاعيات تملكها تيارات إثنوطائفية، توظفها لخدمة مصالحها الخاصة، مما تسبب في فقدان ثقة المجتمع بالنظام السياسي، وضعف شرعيته.

ثانيًا: أوجه الشبه والاختلاف بين التجربتين

1- إن الأطراف المتنازعة في إيرلندا الشمالية متوازنة إلى حد ما من حيث الانقسام الطائفي بين الكاثوليك الذين تصل نسبتهم إلى 38%، والبروتستانت الذين تصل نسبتهم إلى 43%، بعكس لبنان الذي تصل الطوائف فيه إلى أكثر من 15 طائفة معترفًا بها رسميًّا، إذ تتوزع هذه الطوائف بنسب متقاربة جدًّا باستثناء الطائفتين المسيحية والمسلمة، اللتين تنقسم كل منهما على ذاتها أيضًا ما يجعلها أكثر تشتتًا، ويخلق نوعًا من التحالفات المعقدة عابرة للانتماءات الطائفية وحتى الدينية.

2- تتميز دولة إيرلندا بعدم وجود فروق اجتماعية واقتصادية كبيرة بين المجموعات المنقسمة في المجتمع الإيرلندي، على عكس المجتمع اللبناني الذي توجد فيه فروق اجتماعية واقتصادية واضحة، سببها تباين الأجناس واختلاف الأعراف التي يتكون منها المجتمع، وهو ما انعكس سلبًا على وحدة المجتمع اللبناني وتماسكه، وجعله عرضة للشقاق نتيجة للانقسام السياسي.

3- يعد العامل الاقتصادي مهمًّا جدًّا في استقرار التجربة الإيرلندية في الديمقراطية التوافقية ونجاحها، إذ يحتل الاقتصاد الإيرلندي المرتبة السادسة في مؤشر الحرية الاقتصادية، ويحتل المرتبة الأولى في تدفقات الاستثمارات الأجنبية عالية القيمة، ويحتل المرتبة الخامسة من أصل 187 في جدول صندوق النقد الدولي، ويحتل المرتبة السادسة من أصل 175 في تصنيف البنك الدولي، بعكس الاقتصاد اللبناني الذي يعد اقتصادًا ناميًّا ذا دخل متوسط يستحوذ القطاع الخاص فيه على أكثر من 75% من إجمالي الاقتصاد، وهو ثالث أعلى بلد مثقل بالديون في العالم.

4- على المستوى السياسي؛ يعد النظام السياسي في لبنان نظامًا جمهوريًّا ديمقراطيًّا توافقيًّا طائفيًّا، وهو نظام سياسي معقد فريد من نوعه وضعيف وهش، أثبت عدم قدرته على مواجهة الظروف الصعبة، أما فيما يتعلق بالنظام السياسي في إيرلندا الشمالية فهو نظام ملكي دستوري تشترك فيه مع أربع دول أخرى هي إنجلترا وإسكتلندا وويلز إلى جانب جمهورية إيرلندا، وكلها تتبع التاج الملكي البريطاني، لذا فإن خضوعها للإدارة السياسية البريطانية هو ما أرسى الاستقرار السياسي في إيرلندا الشمالية ما بعد الحرب.

الخاتمة

يعد مفهوم الديمقراطية التوافقية مفهومًا حديثًا نسبيًّا في المجتمعات المتعددة ثقافيًّا واجتماعيًّا ودينيًّا؛ بسبب ضعف الديمقراطية التمثيلية وعجزها عن تحقيق أهداف جميع مكونات المجتمع وحاجاته، لذلك فإن عملية إشراك جميع مكونات

المجتمع في صنع القرار السياسي يستعمل للحيلولة دون تحول الانقسامات إلى حرب أهلية، لكن من غير الممكن تحديد صيغة موحدة لتطبيق الديمقراطية التوافقية في جميع البلدان التي تعاني عدم التجانس المجتمعي؛ إذ تختلف البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

تعد تجربة إيرلندا الشمالية ناجحة إلى حد ما لوجود مناخ ديمقراطي فعلي، سواء من جانب المواطنين أو من جانب النخب السياسية، بالإضافة إلى وجود ثقافة سياسية تتقبل قيم الديمقراطية التوافقية، مثل التنازل عن المصالح الضيقة من أجل المصلحة العامة، واحتواء الآخر وقبول الاختلاف، وقد أعطت مكانة إيرلندا الشمالية –سواء جغرافيًا أو دينيًا– أهمية للقضية لدى الأطراف الخارجية المتدخلة في الأزمة التي فرضت على كافة الأطراف إيجاد صيغة توافقية لحماية مصالح الأطراف جميعها.

بعكس التجربة التوافقية اللبنانية التي تعد تجربة فريدة من نوعها في العالم العربي، ومع توفر العديد من العوامل التي ساهمت في تطبيقها مثل: التعددية الاجتماعية والثقافية، وحجم الدولة وعدد سكانها، وإدراك النخب السياسية فيها ضرورة إيجاد حل سلمي للنزاع، فإن الديمقراطية التوافقية في لبنان قد نجحت شكليًا ولكنها لم تجلب الاستقرار، ولم تخلق مؤسسات حقيقية قادرة على ممارسة الحياة الديمقراطية بطريقة سليمة، بل وقعت في فخ (المعالجات السريعة) دون الوقوف على الاعتبارات البيئية التي من شأنها إنجاح تطبيق الفكرة من عدمه.

المراجع

آرنت ليبهارت. (2006). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد (المجلد 1). (حسني زينة، المترجمون) بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية.

آمنة محمد علي. (2016). النظم الديمقراطية في أوروبا: التجربة التوافقية في الحكم. مجلة العلوم السياسية بمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.

توفيق بوقاعدة . (2019). الديمقراطية التوافقية وأبعادها. مجلة دفاتر البحوث العلمية(8).

رشيد ساعد . (2019). الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة: دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا. (1).

عزمي بشارة . (2018). تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية: نموذجا إيرلندا ولبنان. مجلة سياسات عربية(30).

علي فارس حميد . (2023). الديمقراطية التوافقية (المفهوم والنشأة). . www.elaphblogs.com

عمار حسني مهدي. (2024). الديمقراطية التوافقية في لبانا: أسباب الفشل وسبل النجاح. مجلة الحياة النيابية(131).

كريمة مكاحلية . (2021). الديمقراطية التوافقية في أفريقيا التحديات والآفاق. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية(2).

نبهان سالم أبو جاموس. (2020). الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الإثني. مجلة الأكاديمية العربية الدنماركية(24).